

يفكر الناس الحريصون دائما في كيفية سدهم لحاجاتهم المستقبلية التي سيطلبونها في السنوات القادمة ك شراء دار للسكن او سيارة للعائلة او اكمال الدراسة لا سيما دراسة الابناء. وهنا يوفر هؤلاء الناس اموالهم بغية تأمينهم للاموال التي يحتاجونها في سد حاجاتهم ومتطلباتهم المستقبلية التي اشرنا اليها اعلاه. اما الاشخاص الذين يعيشون ليومهم كما يقول المثل او الذين لا يحسبون حساب المستقبل ولا يفكرون بما تحمله لهم الايام القادمة فانهم الذين يعزفون عن التوفير ولا تكون لديهم القدرة على سد متطلباتهم.

٦ . طلب المنزلة الاجتماعية الرفيعة

يدخر الافراد اموالهم من اجل امتلاك رؤوس الاموال التي تمنحهم درجة عالية من الاحترام والتقدير وتمكنهم من التأثير على اصدقائهم واصحابهم وبقية الافراد الذين يتفاعلون معهم (١٠). ذلك ان النقود كما يخبرنا علماء الاجتماع الاقتصادي تسهم الى درجة كبيرة في تحديد المكانة الاجتماعية للفرد. والفرد الذي يمتلك النقود نتيجة لامتناعه عن الاستهلاك ومحافظته على ثروته وامواله وتنميتها هو الشخص المحترم والمقيم. اما الشخص الذي لا يمتلك النقود لسبب او لآخر فانه لا يمكن ان يكون محترما ولا مؤثرا في الآخرين.

٧ . الحفاظ على المبادئ

يوفر الافراد اموالهم لا بسبب كثرة مدخولاتهم واستمرارية تدفقها ولا بسبب ارتفاع معدلات سعر الفائدة بل بسبب المبادئ والقيم التي يحملونها لا سيما مبادئ الاقتصاد في النفقات والتشف والتقاعد والابتعاد عن الاستهلاك المظهري (١١). فمثل هذه القيم برأي هؤلاء الناس هي التي تحدد استقامة سلوكهم وحسن تعاملهم مع الآخرين وبالتالي ارتفاع مكانتهم في المجتمع. لهذا يوفرون اموالهم ويحافظون عليها ويتعدون عن التبذير وتبديد الثروة والاستهلاك المظهري. اذن، التمسك بمبادئ التشف وحرمان الذات هو الذي يدفع الافراد والجماعات الى التوفير، والتوفير يكون رأس المال والثروة التي تمتع صاحبها درجة عالية من الاحترام والتقدير.

وهناك عامل اخير يدفع الافراد الى التقشف . ذلك هو غزارة الاموال التي يمتلكونها وتنوع مصادر الدخل وكثرة الارباح . هذه هي المتغيرات المؤدية الى التوفير المخطط .

ب. الاستثمار والعوامل المؤثرة فيه

نعني بالاستثمار عملية الخلق الحقيقي لرؤوس الاموال الانتاجية كبناء خطوط السكك الحديدية وبناء الطرق والجسور وبناء محطات المولدات الكهربائية وصناعة المكائن والسفن والطائرات التجارية الكبيرة ... الخ . (١٣) وهناك تعريف اخر للاستثمار ينص على انه طريقة تخصيص الاموال لبناء او توسيع المشاريع الانتاجية والخدمية التي يحتاجها المجتمع . كما عرف الاستثمار بمقدار الزيادة الاضافية لرأس المال الحقيقي خلال فترة معينة من الزمن . والاستثمار من حيث حجمه يعتمد على التوفير ، والتوفير يعتمد على الدخل وعلى حجم الاستهلاك . كما ان الاستثمار هو الذي يحدد مستوى الاستخدام كما يخبرنا اللورد كينز .

ومن الجدير بالذكر ان عملية الاستثمار لا يقوم بها الافراد ولا المؤسسات البيروقراطية وانما يقوم بها المنظم الاقتصادي او تؤديها الحكومة وفق برامجها التنموية . والاستثمار لا يمكن ان يتحقق بدون التوفير . غير ان توفير كمية من الاموال لا تضمن استثمار نفس الكمية . وهذا يرجع بطبيعة الحال الى تذبذب مستويات الانتاج تبعا لارتفاع او انخفاض الطلب على السلع المنتجة . ويرجع كذلك الى زيادة معدلات التوفير على معدلات الاستثمار . لكنه عندما يتقلص الانتاج نلاحظ زيادة الاستثمار على التوفير . بينما في حالة زيادة الانتاج . نلاحظ ارتفاع معدلات التوفير وانخفاض معدلات الاستثمار . وسبب تعقد المشكلة التي تدور حول التوفير والاستثمار هو ان التوفير حدث مالي . بينما الاستثمار هو شيء حقيقي يتجسد في عملية البناء والخلق والانشاء .

ولعل من المفيد ان نشير هنا الى ان الانشطار يترك آثاره المضاعفة (Multiplier Effects) على العمليات الاقتصادية الاخرى التي تصاحبه كالاتهلاك والدخل والاستخدام وسعر الفائدة . (١٤) فاستثمار كمية من رؤوس الاموال من قبل القطاع الخاص او القطاع الاشتراكي لا بد ان يساعد على زيادة الاستخدام بوتائر اعلى من عملية انتاج كمية اضافية من السلع الانتاجية . فلو

استخدمنا مثلا ... عامل في مشروع حكومي جديد فان مثل هذا الاستخدام يحتم علينا دفع اجور العمال وتخصيص ارباح للمنظم الاقتصادي او رب العمل وشراء المواد الاولية التي يستخدمها العمال في الانتاج. اذن، كافة نفقات الانتاج تتحول الى دخول يتمتع بها العديد من الناس. اما الاستخدام الناجم عن هذه الطريقة فيسمى بالاستخدام الاولي. وبزيادة كمية دخول الافراد يزداد استهلاكهم للسلع ويميلون الى توفير الفائض من مدخولاتهم علما بان توسع حجم الطلب يعتمد على ميل الافراد نحو الاستهلاك، لكن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية تؤدي الى انتعاش الطلب وبالتالي زيادة الاستخدام زيادة اكبر ومثل هذا الاستخدام يسمى بالاستخدام الثانوي اذن، كلما كان الميل نحو الاستهلاك كبيرا، كلما يزداد حجم الاستخدام الناجم عن الاستثمار الاضافي لعنصر من عناصر الانتاج، لذا والحالة هذه نستنتج بان الاستثمار غالبا ما يولد مضاعفات وانعكاسات كبيرة على الاقتصاد القومي وما ينطوي عليه من ظواهر اقتصادية متنوعة.

اما العوامل المؤثرة في الاستثمار فهي :

١. توقعات الانشطة الاقتصادية.

٢. الكفاءة الحدية لرأس المال.

٣. معدل سعر الفائدة.

٤. التوفير.

٥. الاستهلاك (١٤)

والان نود شرح وتحليل هذه العوامل بالتفصيل.

من العوامل الاساسية المؤثرة في الاستثمار توقع رجال العمل والاقتصاد والمنظمين الاقتصاديين لطبيعة النشاط الاقتصادي المستقبلي في المجتمع، فاذا كان رجال العمل يحملون المواقف المتفائلة حول الانشطة الاقتصادية المستقبلية، اي يتوقعون الربح من انشطتهم الاقتصادية التي يخططون لها، فان حجم الاستثمار يزداد والعكس هو الصحيح، اذا كان رجال العمل يتوقعون الخمود الاقتصادي ويحملون المواقف المشائمة حول الظواهر الاقتصادية المستقبلية، اذن الاستثمار يعتمد على طبيعة الانشطة الاقتصادية المتوقعة التي يشهدها الاقتصاد القومي.

والعامل الثاني الذي يؤثر في مستويات الاستثمار هو عامل الكفاءة الحدية لرأس المال، فاذا كان غائد او مردود رأس المال المستثمر في المشاريع الانتاجية والخدمية اكبر من سعر الفائدة فان حجم الاستثمار يأخذ بالزيادة والعكس هو الصحيح اذا

كان سعر الفائدة يعطي مردوداً اقتصادياً أعلى من المردود الاقتصادي لرأس المال المستثمر في عمليات الإنتاج والمشاريع الخدمية الأخرى.

ويعتمد الاستثمار كذلك على معدل سعر الفائدة. فإذا كان سعر الفائدة عالياً فإن حجم الاستثمار يتقلص، أما إذا كان سعر الفائدة واطناً وقليلًا فإن حجم الاستثمار يزداد أملاً في جني الأرباح المتتامة من استثمار رأس المال في المشاريع الإنتاجية. (١٥) إذن، سعر الفائدة من حيث مستواه يؤثر تأثيراً عكسياً في الاستثمار.

ويتأثر الاستثمار بالتوفير طالما أن التوفير كما يخبرنا اللورد كينز يساوي الاستثمار. بمعنى آخر أن ما يوفره الأفراد من أموال يأخذ طريقه إلى المشاريع الإنتاجية والخدمية بشكل استثمار. لذا فزيادة مستويات التوفير تقود إلى زيادة مستويات الاستثمار وقلة مستويات التوفير تقود إلى هبوط مستويات الاستثمار. إذن، يؤثر التوفير تأثيراً إيجابياً في الاستثمار.

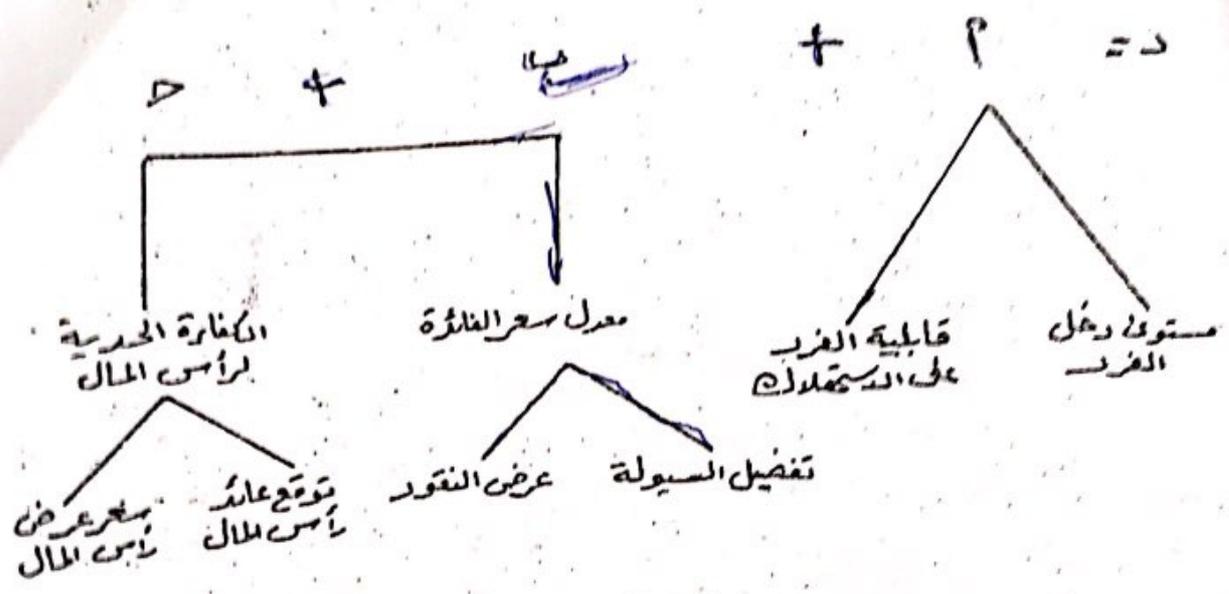
وأخيراً يؤثر متغير الاستهلاك في الاستثمار. فزيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب على السلع، وزيادة الطلب تؤدي إلى زيادة الأسعار والأرباح التي يجنيها المنتجون وزيادة الأرباح تحفز رجال الأعمال على استثمار أموالهم في المشاريع الإنتاجية المربحة. أما إذا انخفض الاستهلاك فإن الطلب ينخفض على السلع وبالتالي يتدنّى مستوى الأسعار والأرباح ويحدث الركود الاقتصادي، ومثل هذه الحالة تؤدي حتماً إلى تقليص حجم الاستثمار. إذن، يؤثر الاستهلاك تأثيراً إيجابياً في الاستثمار، فكلما يرتفع حجم الاستهلاك، يرتفع معه حجم الاستثمار. وكلما ينخفض حجم الاستهلاك ينخفض معه حجم الاستثمار.

هـ. نظرية اللورد كينز حول الاستخدام والدخل والاستثمار

تفترض نظرية العمل الكينزية على أن العمل يعتمد على الدخل القومي فكلما يكون الدخل القومي كبيراً، يكون حجم العمل كبيراً، أما إذا كان حجم الدخل صغيراً ومحدوداً فإن حجم العمل يكون كذلك (١٦) علماً بأن الدخل القومي يتكون من كمية النقود المصروفة على المواد الاستهلاكية زائداً كمية النقود المستثمرة في المشاريع الإنتاجية والخدمية التي يمتلكها القطاع الخاص والقطاع المختلط والقطاع الاشتراكي. أما العوامل المؤثرة في حجم الدخل فإنها تعتمد على طبيعة وحجم كل

من الاستهلاك والاستثمار والمصرفيات الحكومية على المشاريع الانتاجية والخدمية ،
اذن الدخل القومي يتوقف على حجوم الاستهلاك والاستثمار والمصرفيات
الحكومية .

ان المعادلة الاولى التي وضعها اللورد كينز توضح بان الدخل القومي يتركب
من ثلاثة عناصر اساسية هي الاستهلاك و الاستثمار و المصرفيات الحكومية كما مبين
ادناه .



(شكل يوضح المعادلة الاولى للورد كينز التي تساوي الدخل القومي بالاستهلاك والاستثمار والأنفاق الحكومي)

ومن الجدير بالذكر بان الاستهلاك يعتمد على مستوى دخل الفرد او معدل دخل الفرد ويعتمد كذلك على ميل وقابلية الفرد على الاستهلاك ، علما بان القابلية الاستهلاكية عند الافراد تأخذ بالانخفاض كلما ازداد الدخل ، اما الاستثمار فيعتمد على الكفاءة الحدية لرأس المال ويعتمد كذلك على معدل سعر الفائدة الذي يعطى لرأس المال . علما بان الكفاءة الحدية لرأس المال تعتمد على ما يجنيه رأس المال من ارباح في المستقبل ، وتعتمد على سعر العرض لرأس المال ، في حين يعتمد معدل سعر الفائدة على الطلب على النقود اي تفضيل السيولة (Liquidity Preference)

ويعتمد ايضا على عرض النقود (Money Supply). واخيرا تتأثر المصروفات الحكومية من حيث كميتها بعدة عوامل اهمها الظروف والقوى الاقتصادية التي يشهدها المجتمع. السياسة الاقتصادية للدولة. رغبات القادة والمفكرين الاقتصاديين. الاتجاهات والميول الاقتصادية للحزب والقوى السياسية المتواجدة في الساحة واخيرا المؤثرات الاقتصادية الخارجية ووضع الميزان التجاري الخارجي.

لو كانت نسبة البطالة عالية في المجتمع فكيف نستطيع القضاء عليها او تقليل عدتها؟ نحن نعلم بان العمل يعتمد على الدخل. فاذا اردنا زيادة نسبة العمل فيجب علينا زيادة نسبة الدخل. علما بان معادلة الدخل القومي هي:

$$د = آ + ب + ج$$

فاذا اردنا زيادة الدخل القومي (د) فيجب علينا زيادة كل من الاستهلاك (أ) والاستثمار (ب) والمصروفات الحكومية (ج). ولكن كيف نستطيع زيادة كميات آ. ب. ج؟

ان الاستهلاك كما وضحنا اعلاه يعتمد على الدخل نفسه وعلى القابلية الاستهلاكية للأفراد. فالاستهلاك يزداد بزيادة دخل الفرد وبزيادة قابلية الفرد على الاستهلاك. ان ارتفاع الدخل وزيادة القابلية الاستهلاكية للفرد تؤثران ايجابيا في حجم الاستهلاك. علما بان القابلية الاستهلاكية عند الاغنياء تكون واطئة وعند الفقراء تكون عالية. فاذا اخذنا جزءا من دخول الاغنياء واعطيناه الى الفقراء فان هذه العملية تقود الى زيادة الاستهلاك. وبهذه الطريقة ترتفع معدلات الاستهلاك والدخل في آن واحد. اذن. إعادة توزيع الدخل بين الاغنياء والفقراء تؤدي في الاعم الاغلب الى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة نسبة العمل في المجتمع. (٣٧) من كل هذا نستنتج بان القضاء على البطالة يتم من خلال زيادة دخول الافراد وزيادة قابليتهم الاستهلاكية عن طريق إعادة توزيع الثروة والمال بين الاغنياء والفقراء.

ويمكن القضاء على البطالة باسلوب آخر الا وهو زيادة نسبة الاستثمار. ذلك ان اللورد كينز يعتقد بان زيادة معدلات الاستثمار انما هي طريقة اكثر فاعلية في القضاء على البطالة من طريقة زيادة معدلات الاستهلاك. لكن استثمار رؤوس الاموال يعتمد على الكفاءة الحدية لرأس المال. والكفاءة الحدية لرأس المال تتأثر بنسب سعر الفائدة فكلما ارتفعت اسعار الفائدة كلما انخفضت نسب استثمار رؤوس الاموال. وكلما انخفضت اسعار الفائدة. كلما ارتفعت نسب الاستثمار. اذن.